الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)
ثم : السيد م. جباري (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية:

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ج) دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.17
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

96-81645
9681645

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/51/211-S/1996/551، وA/51/340، وA/51/462-S/1996/831)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (A/51/431)

١ - السيد شونغ (جمهورية كوريا): أكد أن التصنيع أداة قوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأن للتعاون الدولي دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية بالرغم من أنه يخضع على نحو أكبر لقوانين السوق وللقطاع الخاص.

٢ - وقال إن القطاع الخاص في أقل البلدان نموا وفي عدد من البلدان الأفريقية يتسم بالضعف وإنه من الضروري أن يساهم القطاع العام في إقامة الهياكل الأساسية اللازمة مساهمة نشطة وأوصى بتوجيه أنشطة التعاون الدولي إلى البلدان والقطاعات التي تنقصها الهياكل الأساسية نقصا خطيرا.

٣ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بتقديم المساعدة ولا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تملك الموارد أو الكفاءات اللازمة للحد من تلوث البيئة، لا بد من تقديم تأييد قوي لفكرة تحقيق تنمية صناعية سليمة بيئيا ولخطة إدارة جودة البيئة في نطاق جغرافي محدد الذي تصورته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٤ - ومضى يقول إنه إذا كانت عولمة الاقتصاد قد فتحت أسواقا جديدة للبلدان النامية وأتاحت لها الاستفادة من المزايا المقارنة وبالتالي زيادة حصتها في القيمة المضافة الصناعية العالمية فإن من أثرها كذلك زيادة المنافسة. ولهذا فإنه من الضروري سد الفجوة التي تتسع بين مختلف مناطق العالم النامي وذلك بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لنمو القطاع الخاص في كل مكان.

٥ - وقال وبالرغم من أن الحصة الأفريقية في القيمة المضافة الصناعية العالمية تتميز بالركود في بعض البلدان الأفريقية، فقد تراوحت معدلات نمو القيمة المضافة الصناعية بين ٥ و٩ في المائة في عام ١٩٩٥. ويجب أن تؤتي إجراءات التحرير والاصلاح النتائج نفسها في البلدان الأخرى شريطة أن تنفذ السياسة الداخلية بطريقة ماهرة وأن تسمح الأوضاع الدولية بذلك. وينبغي أن يكون الغرض من التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية هو مساعدة البلدان التي تنقصها الهياكل الأساسية على بدء عملية التصنيع.

٦ - ولاحظ المتحدث فيما يتعلق بالزراعة المستدامة أنه ينبغي تطوير أساليب إنتاج واستهلاك المنتجات الغذائية الأساسية على المستوى العالمي، وبدرجة كبيرة بفضل التصنيع المستمر في البلدان النامية وتحرير تجارة المنتجات الزراعية.

٧ - ومضى يقول إن احتياطي الحبوب العالمي قد انخفض بدرجة خطيرة في الفترة الأخيرة وهو أمر إذا أضيف له هبوط أسعار الحبوب، يثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي، بيد أنه إذا لم يعالج هذا الوضع يمكن أن يؤدي تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى زيادة عدم الاستقرار في أسعار السلع الغذائية، ولهذا ينبغي أن تكون حماية الاحتياطي العالمي من الحبوب هدفا أساسيا من أهداف التعاون الدولي.

٨ - واستطرد يقول إنه ينبغي من ناحية أخرى، أن تشكل الزراعة المستدامة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية في جميع البلدان التي يقوم فيها الاقتصاد أساسا على القطاع الزراعي، إذ تبين الإحصاءات أن هذا القطاع الذي تتميز انتاجيته بالضعف يستخدم نسبة كبيرة من اليد العاملة في البلدان النامية. ولتحقيق التصنيع والتنمية في مجال الزراعة المستدامة ينبغي تنفيذ برامج مهمة لإدارة الموارد البشرية بحيث تتيح إعادة استخدام جزء من العمال الزراعيين في القطاع الصناعي.

٩ - ومضى يقول إن كوريا وهي بلد يتمتع بتقاليد زراعية عريقة ولكنها شهدت مؤخرا تصنيعا سريعا، تؤكد تصميمها الحازم على الاشتراك بنشاط في التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الصناعية والزراعية.

١٠ - السيد رشتنياك (أوكرانيا): أثنى على الدور الرئيسي الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تشجيع التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال لقد أصبحت وظيفة هذه المنظمة أكثر مرونة بعد إعادة تشكيلها كما أصبحت ولايتها أكثر تحديدا وموضوعية. وبالتالي ينبغي أن تصبح أكثر فعالية.

١١ - وقال إن أوكرانيا تؤكد أن اليونيدو تعمل بنشاط لتطبيق بروتوكول مونتريال، وهي المرجع الرئيسي فيما يتعلق بالتنمية الصناعية السليمة بيئيا وتشجع إجراء الاتصالات المباشرة بين المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص على الصعيد العالمي.

١٢ - وقال إن اليونيدو تقدم المساعدة أيضا الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ـ وهكذا فقد قدمت العون لأوكرانيا في جذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة تشكيل صناعتها وتشجيع تحويل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتكييف الموارد البشرية مع الاحتياجات الصناعية واعتماد تقنيات محسنة وسليمة بيئيا.

١٣ - وقال وقد أصبحت أوكرانيا الآن وبفضل تجربتها واختصاصها التقني في المجالات المختلفة، أكثر قدرة على المساهمة النشيطة في تحقيق تنمية مستدامة في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية المهتمة.

١٤ - الرئيس: قال لقد أنهت اللجنة نظرها في البند ٩٥ من جدول الأعمال.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/51/59، A/51/73، A/51/87، A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/314، A/51/357، A/51/375، A/51/462-S/1996/831 و A/51/529)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعقودة بتوافق الآراء والمتعلقة بالتنمية:

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

١٥ - السيد خان (رئيس دائرة تنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين المنظمات التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم تقرير الأمين العام (A/51/314) عن مسألة الاتصال لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة وأشار الى الأحكام الرئيسية لقرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٠ وأوضح أن التقرير الحالي قد أعد بالتعاون الوثيق مع المدير العام لليونسكو.

١٦ - وأوضح المتحدث النقاط التي ركزت عليها الجمعية العامة والتي شملت بيان أهمية اللجوء الى الآليات الرسمية كالموائد المستديرة المشتركة بين المؤسسات واستخدام الآليات القائمة سواء في المقر الرئيسي، أو في المكاتب الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ووضع تعريف عملي وتعبئة الموارد.

١٧ - ولفت الأنظار في النهاية إلى ما اتسمت به الوثيقة من إيجاز إضافة إلى يسر قراءتها واشتمالها على خمس توصيات محددة مما يجعلها موضوعا لنقاش هادف للغاية.

١٨ - السيد سميشياليف (المدير المسؤول عن شعبة تحليل السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): عرض تقرير الأمين العام A/51/270 وقال إن الفترة الممتدة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ تميزت بعدد من الظواهر المتعلقة بالتنمية كان أهمها العولمة وازياد تحرير الاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى، الابقاء على معدل الفائدة عند مستوى مرتفع نسبيا في البلدان الصناعية.

١٩ - ولفت المتحدث النظر الى حقيقة أن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي يشير صراحة الى انتعاش النمو في البلدان النامية. وكان الإعلان قد وضع مثله مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية في نهاية

ما اتفق على تسميته في مجال التنمية "العقد المتلف". فخلال فترة الثمانينات كان معدل النمو الاقتصاي لا يكاد يزيد في الواقع عن معدل نمو السكان في البلدان النامية مجتمعة.

٢٠ - وقال إنه بالرغم من تحسن الحالة في العالم في سنوات التسعينات فلا يزال هناك عدد من البلدان ولا سيما أقل البلدان نموا، في وضع أسوأ منذ بداية التسعينات، نتيجة لعوامل عدم الاستقرار السياسي وهروب رؤوس الأموال أو زيادة الاعتماد على عدد محدود من صادرات المنتجات غير البترولية وهو ما يجعل من الصعب إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

٢١ - واستطرد يقول إن مستوى متوسط الفرد في حصة الانتاج لا يزال يقل عن المستوى الذي تحقق في عام ١٩٨٠. وهذه الحالة منذرة بالخطر خاصة في أفريقيا. ويمكن أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور مهم بصفة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية في البلدان التي تواجه صعوبات وهي تقوم بذلك بالفعل.

٢٢ - وقال إن التفاوت في النتائج الإقليمية لا يمثل العامل الوحيد الذي ينبغي مراعاته. وإنه لا بد أيضا من أن يوضع في الاعتبار النمو الكبير في حجم التجارة الدولية والدور الذي تقوم به في التنمية بوصفها محركا.

٢٣ - وقال إن حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية بصفة عامة شهدت نموا منتظما في فترة التسعينات. وإن هذه البلدان استفادت من تدابير المتابعة التي اتخذت عند اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وخاصة من الآلية الجديدة لتسوية المنازعات التجارية وإنشاء أو تقرير عدد متزايد من الترتيبات التجارية الإقليمية التي تشترك فيها هذه البلدان على نحو نشيط.

٢٤ - واستطرد يقول إن هناك ظاهرة مهمة أخرى هي تحول التدفقات الرأسمالية الدولية. إذ تلعب حركة رؤوس الأموال الخاصة - الاستثمارات الحافظة والاستثمارات المباشرة - دورا متزايدا باستمرار في حين أن حصة المعونة التساهلية في نقل رأس المال والتي لم تتوقف عن الانخفاض في الستينات قد ظلت في حالة ركود تكاد تكون تامة وانقطعت الهبات المصرفية التجارية بالفعل منذ ظهور أزمة الدين في الثمانينات.

٢٥ - وأضاف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال مركزة. ففي عام ١٩٩٤ استوعب ١١ بلدا تمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت الى بلدان العالم النامي.

٢٦ - ومضى يقول إن أزمة الديون التي شهدتها فترة الثمانينات خلفت عددا من الضحايا. وإذا كان عدد محدود من البلدان النامية المتوسطة الدخل ولا سيما في أمريكا اللاتينية، قد أخذت من جديد زمام السيطرة

على ديونها الخارجية، فإن عددا من البلدان المنخفضة الدخل وعددا من البلدان المتوسطة الدخل أيضا لا يزال يواجه صعوبات جمة مرتبطة بخدمة الدين.

٢٧ - وقال إن فترة التسعينات تتميز أيضا بالأهمية المتزايدة للجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بالتنمية. وقد توقعت الاستراتيجية هذا التطور لأنها أوصت سلفا بضرورة "تكييف التنمية مع الاحتياجات الاجتماعية". وعندما يضاف إلى تقدير الدخل معايير أخرى من معايير الأوضاع المعيشية فمن المؤكد أن السكان في البلدان النامية يعيشون في الوقت الحاضر فترة أطول في أوضاع صحية وتعليمية أفضل مما كانت فيه حالة الجيل السابق.

٢٨ - وقال إنه لا تزال هناك مع ذلك فوارق كبيرة بين المناطق. وأن السؤال المطروح يبقى معرفة ما إذا كان النمو الاقتصادي في البلدان النامية مجتمعة وهو نمو قوي نسبيا، سوف ينعكس أم لا في تحقيق تحسن عام للأوضاع المعيشية ولا سيما خفض مستوى الفقر على مستوى العالم.

٢٩ - ومضى يقول إن منظومة الأمم المتحدة قامت بدور أساسي في ترويج نهج متكامل للتنمية يشمل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع البلدان النامية كما يشهد بذلك تنظيم ونتائج عدد من المؤتمرات الدولية ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة.

٣٠ - واستطرد قائلا إن فترة التسعينات تميزت بعودة الثقة في فعالية الاقتصاد السوقي وهو أمر يثير جدلا عن الدور الذي تضطلع به السلطات العامة في عملية التنمية ولا سيما فيما يتعلق بجوانبها غير الاقتصادية. ومن جهة أخرى، وبالرغم من إحراز تقدم في ميدان التنمية منذ بداية فترة التسعينات، فليس من المؤكد بعد أن هذا التقدم هو تقدم مستمر.

٣١ - وكذلك فقد تحدث كثيرون عما اتفق على تسميته "بمعجزة آسيا الشرقية" وذلك بالتساؤل عن إمكانية تكرارها في مناطق أو بلدان أخرى. ولكن لا يمكن اعتبار البلد وكأنه صفحة بيضاء. وعندما تتجه الرغبة الى تحويل أحد البلدان الى اقتصاد سوقي لا يمكن انتظار أن تحدث تلقائيا نفس النتائج .

٣٢ - وقال إن هناك بالرغم من كل ذلك، نقطتين يبدو أنهما قد تحققتا وهما إدراك أن التنمية لا تقوم ببساطة على النمو الاقتصادي هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى أنه لا توجد قاعدة سحرية في مجال التنمية.

٣٣ - ومضى يقول إنه على الصعيد العالمي يمكن التأكيد أنه قد تم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان وفي الاستراتيجية ولكن لا يزال هنا الكثير الذي ينبغي عمله. وينبغي أن يساعد التقرير

A/51/270 في زيادة النقاش بشأن المسألة وذلك بلفت اهتمام الوفود الى الاتجاهات الجديدة والنقاط التي تمثل أهمية حيوية فيما يتعلق بجهود التنمية.

٣٤ - السيد بيرتلو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا): عرض تقرير الأمين العام (A/51/285)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٩، والذي يستعرض ما أحرزته البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من تقدم اقتصادي ومدى التعاون بين هذه البلدان ومنظومة الأمم المتحدة. فقال إن هذا التقرير، الذي وضع بتعاون وثيق مع إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، يؤلف بين المعلومات التي قدمها ٢٠ كيانا من الكيانات التابعة للمنظومة تعمل في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي بلدان رابطة الدول المستقلة.

٣٥ - وأضاف أنه تم بشكل عام حل مشاكل التضخم الجامح والاختلال في الميزانيات ومشاكل موازين المدفوعات التي شهدتها هذه البلدان في بداية التسعينات وذلك بفضل اتباع سياسات التثبيت. ولكنه من المستصوب التعجيل بعمليات إصلاح الهياكل الإنتاجية إذا ما أريد تدعيم الانتعاش الملاحظ منذ عام ١٩٩٤ في أوروبا الوسطى وعام ١٩٩٥ في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

٣٦ - وأشار إلى أن دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي قد حقق تقدما ملحوظا. إذ تطورت العلاقات التجارية فيما بين بلدان أوروبا الوسطى، وبين هذه البلدان وبلدان رابطة الدول المستقلة، وهذا ينطبق أيضا على التصدير إلى البلدان ذات الاقتصادات السوقية والبلدان النامية، ليس بالنسبة للمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة فحسب، بل وأيضا، بشكل متزايد، بالنسبة للمنتجات المصنعة.

٣٧ - وذكر مع ذلك أن الاندماج المالي الذي يتحقق بفضل القروض من الأسواق المالية، والاستثمارات الأجنبية، والقروض التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية، يبدو أصعب وأبطأ مما كان متوقعا. فالبلدان التي بإمكانها اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية هي، بشكل رئيسي، البلدان التي قامت فعلا بإصلاحات اقتصادية هامة. وينبغي الآن مواصلة ما تم تحقيقه من إصلاحات مؤسسية لإقامة اقتصاد سوقي وتطبيق التشريعات والقوانين التي اعتمدت من أجل إرساء الثقة الضرورية لاجتذاب الاستثمارات وإنشاء الشركات. وينبغي أيضا إزالة العوائق التي تقف في وجه وصول صادرات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الأسواق.

٣٨ - وتابع قائلا إن تقرير الأمين العام يعطي فكرة عن مدى اتساع أنشطة التعاون القائمة بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتنوعها. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تكرسان جزءا كبيرا من مواردهما لهذه البلدان. وتأخذ المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنتان شكل أنشطة تنفيذية وحلقات دراسية وحلقات عمل تتيح إجراء حوار حقيقي بشأن السياسات العامة. وذكر أن اللجنتين تتعاونان أيضا مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حتى يتم تحقيق الفائدة القصوى من أوجه التكامل وتشجيع التآزر

وتفادي ازدواجية الأنشطة. وأشار إلى أن المؤسسات المتخصصة تقوم من جهتها بدور نشط في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال دعم الجهود الوطنية لتحسين نظم إدارة الهيئات العامة، وتوجيه المشورة بشأن الإطار التشريعي والقانوني اللازم لبناء اقتصاد سوقي، وتشجيع اللامركزية عن طريق دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز عملية الديمقراطية، ودعم تنمية الموارد البشرية والبرامج الاجتماعية، وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع التكامل فيما بين البلدان المتجاورة، وتوليد التدفقات المالية.

٣٩ - واختتم كلامه قائلا إن من الملاحظ الآن، بعد فترة عمها شيء من الفوضى، أن المنظمات الدولية تنسق على نحو أفضل أنشطتها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأكد أنه ينبغي متابعة هذا الجهد لتحقيق الأهداف المشتركة لعملية انتقال متسقة نحو اقتصاد سوقي وللاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٠ - السيدة شافيس (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية خلال العقود الماضية أدت إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية. ولئن كان التقدم الاقتصادي يشكل حقيقة عنصرا أساسيا في التنمية فإن التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة، إذ ينبغي أن يرافق هذا التقدم إعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الرقي برفاه الشعوب، وهذا يتطلب مكافحة الفقر وعدم المساواة

٤١ - وتابعت قائلة إن الحمائية، والأعباء التي تفرضها خدمة الديون، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا، ونقص تدفق الأموال باتجاه البلدان النامية، قوضت الجهود الإنمائية لهذه البلدان. فقد انخفضت معدلات نمو الاقتصاد العالمي بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ عن معدلاته في الثمانينات، والبلدان المتقدمة النمو هي المسؤولة بشكل أساسي عن هذا الانخفاض. ويستلزم إنعاش الاقتصاد في البلدان النامية عكس هذا الاتجاه؛ وهناك حاجة أيضا إلى تنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ولا سيما في الأسواق النقدية والمالية. وينبغي في عملية التنسيق هذه إشراك البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار. ولكن التنمية تحتاج إلى موارد مالية كافية، وينبغي أن تترافق جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد الوطنية مع تدفقات من الموارد الخارجية لتلبية احتياجاتها. وأعربت ممثلة كوستاريكا عن قلقها لكون المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية تتضاءل؛ وذكرت أنه أصبح من الملح بالتالي إعادة النظر فيها. ولا ينبغي قصر الاستثمارات الأجنبية على عدد صغير من البلدان النامية؛ وإنما ينبغي العمل على زيادة القدرات الإنتاجية لكل من هذه البلدان. وينبغي أن تقوم التنمية المستدامة للبلدان النامية على نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والشفافية وعدم التمييز والاستقرار. ولا يمكن التذرع بالبيئة وحقوق الإنسان وقوانين العمل لتطبيق إجراءات حمائية.

٤٢ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/51/270) فاسترعت الانتباه إلى أنه، على الرغم من أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٩٢/٤٩ وضع تقرير شامل ومفصل عن رصد التقيد بالالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية، فإن التقرير يركز على الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي أكثر من تركيزه على الالتزامات المتعهد بها

ومشاكل تنفيذها. كذلك لا يشير التقرير إلى مسألة التقارير التي ينبغي للدول الأعضاء تقديمها عن نتائجها الاقتصادية وعما اتخذته من تدابير لتنفيذ الإعلان والاستراتيجية. كما أنه لا يحلل بشكل كاف مدى تأثير هذين الصكين على ما أحرزته البلدان النامية من تقدم اقتصادي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥. وأعربت عن أسفها لأنه، بالرغم من التشابه بين المسائل التي تناولها الإعلان والاستراتيجية وتلك التي عالجتها المؤتمرات الرئيسية والاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة على مستوى القمة، وخطة التنمية، فإن متابعتها لا تجرى بنفس القدر. وهي ترى أنه ينبغي استعراض وسائل تنفيذ التدابير الواردة في هذين النصين بشكل أكثر فعالية. كما ينبغي إدراك أن عدم قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات التي قطعها على نفسه يجعل الأمم المتحدة غير قادرة على الاضطلاع بولايتها في الميدان الاقتصادي وفي ميدان التنمية.

٤٣ - السيد سميشياليف (المدير المسؤول عن شعبة تحليل السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): أشار إلى النقاط التي أثارتها ممثلة كوستاريكا فيما يتعلق بتقرير الأمين العام، فقال إنه من الصعب تلخيص جميع التدابير التي اتخذت منذ بداية التسعينات لتنفيذ الإعلان والاستراتيجية، وأن قلة من الدول الأعضاء هي التي قدمت تقارير بهذا الشأن، وأقر بأن من المستصوب بالفعل إجراء استعراض أعمق لنتائج الاستراتيجية.

٤٤ - السيدة شافيس (كوستاريكا): قالت إنها ستناقش النقاط التي أثارتها بشأن التقرير المذكور مع الإدارة المعنية مباشرة.

٤٥ - السيد أودونيل (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبالنيابة عن آيسلندا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا، فقال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية (A/51/270) مفيد جدا لأنه يحتوي على تحليل دقيق لاتجاهات الاقتصاد العالمي. فالجمعية العامة، باعتمادها هذين النصين، أبدت استياءها إزاء التفاوت في معدلات النمو في الثمانينات، والتي كثيرا ما كانت مخيبة للآمال، وشددت على ضرورة تنشيط الاقتصاد العالمي والإسراع بالتنمية في البلدان النامية من خلال تعزيز التعاون الدولي. وأشار إلى أن الاتفاقات التي توصلت إليها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والنتائج التي توصلت إليها "خطة للتنمية" تعتبر تقدما، كما نوه إليه الأمين العام. وأضاف أنه على الرغم من أن من السابق لأوانه استخلاص النتائج فيما يتعلق باستمرارية التطور الاقتصادي وآثاره الإيجابية على تحقيق الأهداف المحددة، فمن المستصوب مع ذلك تحليل التقدم المحرز في هذه المرحلة.

٤٦ - وتابع قائلا إنه منذ عام ١٩٩٥، تضافرت الظروف الاقتصادية أخيرا لدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، بما في ذلك في البلدان النامية. فقد شهدت السنة الماضية نموا عاما في جميع المناطق، وينبغي أن يتأكد هذا الاتجاه في عام ١٩٩٦. فقد شهد نحو ٥٠ في المائة من البلدان النامية ارتفاعا في معدلات النمو، وينبغي أن تتحسن الحالة كذلك في أقل البلدان نموا.

٤٧ - وأشار إلى أن أسباب هذا التحسن متنوعة وتختلف من بلد إلى آخر؛ ومن بين هذه الأسباب عمليات التكيف الاقتصادي، وزيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة، على الرغم من أنها لم تكن كافية بالمرة فيما يتعلق بأفريقيا، وارتفاع أسعار المواد الأولية.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن النمو الاقتصادي قد أصبح اليوم أفضل توزيعا من قبل، فإنه لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن معظم البلدان الأفريقية لا تزال قابعة بين أقل البلدان نموا، وأن إزالة الفقر لم تحقق عمليا أي تقدم؛ بل إن الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥ كان سلبيا.

٤٩ - وأضاف أنه إن لم يكن بالإمكان في هذه المرحلة حل المشاكل المتصلة بالفقر، فمن واجب الحكومات، والمسؤولين عن التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات، بذل الجهود لتحقيق هدف التنمية والاندماج للجميع؛ وأن المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل المشاريع والبرامج، ابتداء من وضعها إلى تنفيذها، ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٥٠ - وفيما يتعلق بدمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، فهو يعتبر تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/51/285) مفيدا وغنيا بالمعلومات. فالانتعاش الاقتصادي الذي سجلته بلدان أوروبا الوسطى والشرقية هو نتيجة تطبيق سياسات فعالة في مجال الاقتصاد الكلي وإدخال إصلاحات مؤسسية وهيكلية. ولم يتحقق التقدم في البلدان المستقلة حديثا بنفس السرعة، ولكن آفاق النمو تبدو جيدة إن تابعت الحكومات تطبيق سياسات مالية سليمة وواصلت ما بدأته من إصلاحات اقتصادية.

٥١ - وقال إن زيادة إمكانية وصول منتجات أوروبا الوسطى والشرقية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في تنمية التبادلات التجارية مع هذه البلدان في السنوات الأخيرة.

٥٢ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرهما من المجموعات والهيئات الدولية لتوفير المساعدة التقنية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ كما أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي أقاما تعاونا مفيدا في ميدان مواءمة المعايير حتى لا تؤدي القوانين السارية إلى إعاقة التبادلات التجارية.

٥٣ - السيد بيرتلو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا): شدد على أهمية مواءمة المعايير وصياغة الصكوك المشتركة، التي يعتبرها مبادرات تسهل الاندماج على الصعيد العالمي والإقليمي وتوجِد أشكالا من التعاون المثمر بين اللجان الإقليمية، يشهد على ذلك اهتمام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالمعايير الأوروبية المتصلة بقطاعات البيئة والتجارة والسلع سريعة التلف.

٥٤ - السيدة بيدرازا (بوليفيا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة ريو، فقالت إنه نظرا للتغيرات الهيكلية العميقة التي شهدتها اقتصادات بلدان هذه المجموعة، فإنها تتمتع باستقرار لم يسبق له مثيل، فقد تمت السيطرة بشكل خاص على التضخم، ومن شأن هذا الاستقرار أن يكفل لها نموا اقتصاديا مطردا، جنبا إلى جنب مع تعميق الديمقراطية في مجتمعاتها مما يتيح لكل منها الاستفادة المتكافئة من خيرات التنمية.

٥٥ - وأضافت أنه بالرغم من هذا التفاؤل، ومع أنه قد تم إحراز تقدم منذ الثمانينات التي شهدت معدلات نمو سلبية، لا يزال النمو الاقتصادي متواضعا، لم يتجاوز ٠,٨ في المائة، خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦.

٥٦ - وفيما يتعلق بالتبادلات التجارية مع الخارج، قالت إن بلدان مجموعة ريو اختارت الانفتاح التجاري والمالي على السواء داخل المنطقة ومع مناطق العالم الأخرى، من خلال مشاركة نشطة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وفضلا عن ذلك، فإن عملية التكامل ضمن أمريكا اللاتينية ما زالت مستمرة، بل توسعت بإنشاء عدة مناطق تجارية حرة ثنائية أو متعددة الأطراف (رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، حلف الأنديز، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى)، مع احترام مبدأ "الإقليمية المفتوحة". وهكذا نجحت المنطقة في التكيف مع النظام التجاري المتعدد الأطراف في فترة اتسمت بزيادة العولمة والترابط الاقتصاديين.

٥٧ - وأشارت إلى العوائق التي لا تزال قائمة بسبب ما يشوب سياسة البلدان المتقدمة النمو من حمائية بالرغم من التعهدات التي قطعتها على نفسها، كما يتضح من تدابير مكافحة الإغراق، وقوانين التعويض، وتشدد القوانين، والتباطؤ في تحرير القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات، واللجوء إلى إجراءات أحادية تخالف نظام الأفضليات المعمم لمنظمة التجارة العالمية الذي يتسم بأهمية حيوية لحماية المصالح التجارية للبلدان النامية. ومن العوامل المثيرة للقلق على وجه الخصوص ما تتذرع به البلدان المتقدمة النمو من حجج لتبرير التقليل من وصول البلدان النامية إلى أسواقها، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور البيئة.

٥٨ - وأكدت أنه في الوقت الذي قامت بلدان مجموعة ريو بما اقتضته تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة وتحقيق أهداف الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية من إعادة تشكيل هياكلها وتحديثها، فإنه يؤمل أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بما يقع عليها من مسؤوليات في إقامة بيئة دولية تشجع التعاون والتنمية الاقتصادية، ولا سيما للبلدان النامية.

٥٩ - السيد سميشياليف (المدير المسؤول عن شعبة تحليل السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن تقرير الأمين العام (A/51/270) يشدد على أنه بالرغم من أن الركن الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة في البضائع والخدمات والملكية الفكرية هو عدم التمييز، فإن حجر الزاوية في ترتيبات التجارة

الإقليمية هو، بحكم تعريفها، التمييز. لذلك ينبغي العمل على الاستفادة بشكل أفضل من آليات منظمة التجارة العالمية في السنوات القادمة ودراسة ما قد يترتب على التجارة الدولية والنمو من آثار نتيجة لمختلف السياسات المعتمدة.

٦٠ - السيد وانغ تشون (الصين): قال إن من الضروري تحديد العقبات التي تقف في طريق تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية، واقتراح الحلول على ضوء ما حققته البلدان النامية من نتائج.

٦١ - وأضاف قائلا إن من الأمور المشجعة أن البلدان النامية قد حققت نموا اقتصاديا سريعا بجهودها الخاصة. ولكن المشاكل الأساسية التي تواجه عددا كبيرا منها لم تلق حلا. فالفجوة ما فتئت تتسع بين الشمال والجنوب. وتهميش أفريقيا وأقل البلدان نموا يزداد حدة. وانخفض دخل الفرد في أكثر من مائة بلد، يصل مجموع سكانها إلى ١,٦ بليون نسمة، عما كان عليه منذ ١٥ عاما، وارتفع عدد الفقراء في العالم من بليون شخص في ١٩٩٠ إلى ١,٣ بليون في ١٩٩٥، بزيادة ٢٥ مليون شخص كل سنة. وفضلا عن ذلك، ينضم عدد متزايد من البلدان إلى فئة أقل البلدان نموا.

٦٢ - وتابع قائلا إن من الواضح أن تنفيذ الإعلان والاستراتيجية غير مرض بسبب العلاقات الاقتصادية الدولية غير المنصفة، ووجود بيئة اقتصادية خارجية غير مؤاتية، وتراجع التعاون الدولي من أجل التنمية.

٦٣ - وقال إن الإعلان والاستراتيجية لم يفقدا مع ذلك شيئا من واقعيتهما: فالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، والعناصر التكميلية، تساهم مجتمعة في النمو الاقتصادي المطرد الذي لا يمكن بدونه تحقيق تنمية مستدامة. وقد نجم توافق آراء دولي بشأن هذه المبادئ السامية، ولكن طال انتظار تحقيقه. فالواقع أن كثيرا من الاتفاقات بقيت حبرا على ورق. وأكد في هذا الصدد، أنه ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تكف عن إرضاء مصالحها الذاتية فقط وأن تبرهن عن الإرادة السياسية باحترام الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في المجالات الرئيسية مثل تدفقات الموارد، والدين، والتجارة، والتكنولوجيا، وأن تعمل على إيجاد بيئة خارجية تتيح للبلدان النامية تخطي العقبات التي تقف في طريق انطلاقها الاقتصادي. وقال إن هذه السياسة ستعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو في المدى الطويل، ففي عصر الاندماج الاقتصادي المتسارع سيتوقف رفاهها ورفاه العالم كله على التنمية المستدامة والمتزايدة للبلدان النامية.

٦٤ - وأعرب في الختام عن الأمل في أن تتحقق أهداف الإعلان والاستراتيجية في أقرب وقت ممكن حتى يمكن للجميع اقتسام ثمار تقدم البشرية.

٦٥ - السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي): أشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها تحسنا. ففي الفترة

١٩٩٤-١٩٩٥، زاد الانتاج الكلي لبلدان أوروبا الشرقية باطراد، وسجلت بلدان البلطيق من ناحيتها بداية انتعاش اقتصادي. ولكن الإنتاج الصناعي للبلدان الأعضاء في الجماعة المالية الأفريقية استمر في الانخفاض وإن كان بوتيرة أبطأ مما كانت من قبل. أما روسيا فقد تمكنت من جهتها من تخطي المرحلة الحرجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي شهدتها منذ عام ١٩٩٠، ومن المتوقع أن تسجل انتعاشا في المستقبل القريب. وأول أهدافها الآن هو التعجيل بالإصلاح المؤسسي للاقتصاد، وهو يقتضي سياسة أنشط في مجال الاستثمار.

٦٦ - وتابع قائلا إن الأمين العام أشار في تقريره (A/51/285) إلى التقدم الهام المحرز فيما يتعلق بدمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان ما زال محدودا. وأضاف أن الحكومة الروسية تقوم حاليا، بهدف تحسين المناخ السائد، باتخاذ تدابير حازمة ترمي بشكل خاص إلى تعديل إطار القواعد والقوانين التي تحكم عملية الاستثمار وإلى تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب، كما عقدت عدة اتفاقات حكومية مشتركة بشأن الحماية المتبادلة وترويج الاستثمارات. وقد انضمت روسيا إلى اتفاقية واشنطن لتسوية المنازعات الاستثمارية.

٦٧ - واستأنف كلامه قائلا إن السلطات في روسيا تولي أهمية خاصة للوصول إلى الأسواق الأجنبية. وهي تعرب عن استيائها في هذا الصدد لتطبيق بعض البلدان الغربية تدابير تمييزية ضدها في ميدان التبادلات التجارية؛ وإجراءات مكافحة الإغراق، التي تكون أحيانا غير منصفة، وتستهدف المنتجات الروسية، كما أنه من المستحيل عمليا بالنسبة للمسؤولين الوصول إلى أسواق التكنولوجيات المتقدمة. وهو يرى أنه ينبغي لذلك إدراج بند في مشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة بشأن التجارة الدولية والتنمية في الدورة الجارية، يرمي إلى تسهيل وصول صادرات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الأسواق العالمية. وأن من المهم أن تؤيد جميع الوفود هذه المبادرة.

٦٨ - واستطرد قائلا إن روسيا تسعى إلى المشاركة بنشاط في أعمال الهيئات المتعددة الأطراف المسؤولة عن تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية. فهي الآن عضو كامل العضوية في صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وترغب في الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؛ وهي تسعى أيضا إلى تعزيز صلاتها بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد تقدمت بطلب عضوية إلى هذه الهيئة في أيار/مايو ١٩٩٦.

٦٩ - وقال إن روسيا تولي اهتماما كبيرا لتنمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، وخصوصا لتدعيم عملية تكامل رابطة الدول المستقلة؛ فليس الهدف هو إعادة بناء الاتحاد السوفياتي ولكن تحويل الرابطة إلى اتحاد لدول ذات سيادة تكون متكاملة سياسيا واقتصاديا.

٧٠ - ومضى يقول إن هيئات الأمم المتحدة تقدم مساهمة مفيدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في ميداني المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية؛ ويؤمل أن يتطور التعاون مع هذه الهيئات، على أن تنصب الأولويات في المجالات التالية: المعونة الرامية إلى تسهيل دمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وتدعيم الهياكل الأساسية لأسواقها ولمؤسساتها الديمقراطية والإدارية، وتعبئة الاستثمارات الأجنبية، والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وتحويل صناعات الأسلحة. وهو يرى أنه ينبغي لذلك تدعيم التنسيق بين المنظمات، والتفاعل مع مؤسسات بريتون وودز.

٧١ - السيد بيرتلو (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا): أشار في رده على بيان المتكلم السابق إلى أن من المهم، من أجل اجتذاب الاستثمارات الخارجية، وجود جملة من السياسات والصكوك والقوانين تكون واضحة ومستقرة ومعروفة للجميع. ومضى يقول إن من الصحيح أن الاستثمارات الأجنبية محصورة في الوقت الحاضر في عدد صغير من البلدان وأن إمكانيات بلد كروسيا لم تستغل بالكامل. ولكن من الجدير بالذكر، على العكس من ذلك، فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، أنه تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، بالرغم من العقبات التي ما زالت قائمة فيما يتعلق بإصدار الشهادات بالنسبة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة ولبعض المنتجات الزراعية والمنسوجات. وأضاف، في هذا الصدد، أن روسيا، بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ستتمكن بسرعة من تحسين قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بأعمال منظومة الأمم المتحدة، قال إن التقرير أشار بالتحديد إلى أنه بذلت جهود كبيرة في الميادين التي ذكرها ممثل روسيا، وإنه تم إجراء اتصالات بالبنك الدولي، وسيتخذ مزيد من المبادرات في نفس الاتجاه.

٧٢ - السيد جباري (جمهورية إيران الإسلامية) يتولى الرئاسة.

٧٣ - السيدة أمواه (غانا): قالت إن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية يؤكدان ضرورة كفالة نمو الاقتصاد العالمي وتعجيل عملية التنمية في البلدان النامية بفضل تعاون دولي متزايد. ويدعوان البلدان المتقدمة النمو إلى مساعدة البلدان النامية من خلال تقديم الموارد المالية، وفتح أسواقها لتلك البلدان، وضمان عدم رفع أسعار التبادل التجاري، ولا سيما أسعار المواد الأولية، بما يعود بالضرر على البلدان النامية التي تعتمد عليها.

٧٤ - وأضافت أن تقرير الأمين العام، في معرض تقييمه لتنفيذ الإعلان والاتفاقية، يسلم بأنه، بالرغم من إحراز بعض النجاح، فإن نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضا في العديد من البلدان النامية، وأن معدل إنتاج الفرد أقل من المعدل الحقيقي الذي وصل إليه في عام ١٩٨٠ في كثير من المناطق، ولا سيما في أفريقيا. وتابعت قائلة إن التقرير ينوه كذلك إلى أن المستقبل الاقتصادي لأفريقيا تعرقله عقبات هيكلية طويلة الأمد تقف في وجه تنميته، مثل الديون الخارجية الثقيلة، وعدم المساواة في توزيع الموارد والوصول إليها، وضعف التنمية المؤسسية، وانخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال، ففي عام ١٩٩٥، تركزت ٨٠ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد بسيط جدا من البلدان النامية، في حين أن المساعدة التساهلية ما فتئت تتضاءل بالنسبة

إلى مجمل تدفق رؤوس الأموال منذ عام ١٩٩٠، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت بالقيمة الحقيقية خلال السنوات الأربع الأخيرة.

٧٥ - ومضت تقول إن عدم تمكن المجتمع الدولي من وضع سياسات فعالة لصالح التنمية أدى إلى وصول الدين إلى مستويات لا تحتمل في بعض البلدان. كما أن التقدم في مجال فتح الأسواق مخيب للآمال أيضا، فالحالة في أفقر البلدان لم تشهد أي تحسن منذ توقيع اتفاقات جولة أوروغواي. بل على العكس من ذلك، فإن بعض البلدان النامية قد تعاني من إلغاء نظام الأفضليات المعمم، ومن التدابير الحمائية الجديدة المقنعة، ومن ارتفاع الأسعار العالمية لبعض المنتجات الغذائية والمنسوجات والألبسة.

٧٦ - واختتمت كلامها قائلة إنه بالإمكان التأكيد أنه لم يتم تنفيذ الإعلان والاستراتيجية وأنه، بالرغم من أن معظم البلدان النامية قد أجرت إصلاحات، فإن الإطار الخارجي لم يكن مؤاتيا للجهود الإنمائية التي بذلتها. وأكدت أنه ينبغي تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ التدابير التي اعتمدت في الجولة الأخيرة من والمؤتمرات الرئيسية التي أعادت التنمية إلى تبوؤ المكان المركزي في الإطار الأوسع للسلم والأمن. إذ من دون التنمية لا يمكن في الواقع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٧٧ - السيد أبتسياوري (جورجيا): شدد على الاتجاهات الإيجابية لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتسم بنمو التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية، واندماج مناطق شتى في الاقتصاد العالمي. وأكد أن الإصلاحات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تسهم في تعزيز هذه العملية.

٧٨ - وأشار إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره عن دمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/51/285) فقال إن النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي في هذه البلدان قد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات الماضية، بالرغم من استمرار وجود بعض المشاكل الخطيرة.

٧٩ - وأضاف قائلا إن هيئات عديدة من هيئات الأمم المتحدة تقدم مساهمات هامة في التنمية الاقتصادية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أشكال مختلفة منها: الدعم المالي، والمساعدة التقنية، والتنسيق، وتدريب الموظفين، إلى ما هنالك.

٨٠ - وأشار إلى أن جورجيا تواجه من جهتها، في الجهود التي تبذلها من أجل التغيير، عقبات معينة ناجمة عن النزاع الدائر في منطقة أبخازيا. وأعرب عن عزم جورجيا، بالرغم من هذه الصعوبات، على متابعة تنفيذ برنامجها من أجل الاستقرار الاقتصادي وعلى إعادة التوازن إلى المالية العامة.

٨١ - وأكد أن لهيئات الأمم المتحدة دورا هاما تقوم به في عملية استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي التي تضطلع بها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وسيؤدي ما تقدمه من دعم إلى تسهيل دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

٨٢ - السيد مودو (مدير شعبة الاتصال في اليونسكو): قدم تقرير اجتماع المائدة المستديرة السادس المشترك بين الوكالات الذي عقد في هراري، بزمبابوي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ وقال إن هذا الاجتماع أتاح للمشاركين تبادل المعلومات والخبرات الفعلية، واستكشاف إمكانيات الاستراتيجيات المشتركة، وتحديد الآليات الملائمة لتحسين الاتصال لأغراض التنمية بين الشركاء الرئيسيين، مع التركيز على الجنوب الأفريقي، ولا سيما زمبابوي.

٨٣ - وأضاف أن المشاركين ركزوا اهتمامهم على الاتصال لأغراض التنمية على المستويين المحلي والمجتمعي، ولا سيما على التقنيات، ووسائل وتكنولوجيا الاتصالات القادرة على زيادة إشراك الأفراد، وعلى التزويد بالمعارف والمهارات والمشاركة فيها. وأعاد المشاركون إلى الأذهان ما قاله رئيس مالي، السيد كوناري، في تأكيده على أن الاتصالات القائمة على المشاركة، أي الاتصالات المفتوحة والتي تعمل في كلا الاتجاهين وتفضي إلى التفاوض، هي وحدها التي تتيح للمجتمعات المحلية إمكانية إسماع صوتها والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على تنميتها الخاصة. وأن الاتصالات التي تتيح المشاركة تهدف أيضا إلى تعديل المواقف والتصرفات بحيث تتيح للأفراد المشاركة في السلطة وفي تعزيز العملية الديمقراطية حتى يتم على المدى الطويل تحديد أهداف التنمية وقيام هؤلاء الأفراد أنفسهم بتنفيذها.

٨٤ - وقال إن المشاركين قد لاحظوا أن الاستخدام الفعال للاتصال لأغراض التنمية يستند إلى عوامل عديدة وهي: إدماج الاتصالات في كل مشروع أو برنامج إنمائي؛ وصياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات والهياكل اللازمة للاتصال لأغراض التنمية؛ ودعم التنمية البشرية والتدريب على استعمال تكنولوجيا الاتصال والإعلام؛ وإقامة آليات التنسيق الوطني في ميدان الاتصال لأغراض التنمية؛ والوصول المتزايد إلى وسائل الاتصال من جانب النساء والشباب وسكان الريف وسكان المناطق الحضرية المحرومة؛ والبحث والتقييم والتحليل.

٨٥ - واستطرد قائلا إن المشاركين، وقد أخذوا هذه العوامل المختلفة في الاعتبار، وضعوا توصيات وجهوها إلى مختلف الجهات المؤثرة في مجال التنمية، والحكومات، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة الثنائية وغيرها. وأوصوا بأن تتضمن جميع برامج "المبادرة الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا" عنصرا خاصا بالاتصال لأغراض التنمية، من خلال توفير التمويل الكافي لذلك؛ وأن يضمن الشركاء في التنمية ومقرضو الأموال استدامة مشروعاتهم على المدى الطويل، بوضع خطة إدارية وخطة مالية تتيحان توليد الموارد وضمان الاستدامة والاستقلال الذاتي؛ وأن تسهم المؤسسات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية في تنمية الإذاعة الريفية وإذاعات المجتمعات المحلية، ضمن الإطار القانوني المناسب؛ وأن تستخدم التقنيات الإذاعية غير المكلفة وأجهزة الاستقبال الرخيصة الثمن؛ وأن تكثف

الحكومات وهيئات المساعدة الإنمائية وغيرها من الشركاء جهودها بهدف تعزيز القدرات التي تتيح وضع التكنولوجيات الجديدة في مجالي الإعلام والاتصال لأغراض التنمية في أفريقيا. وقد أوصى اجتماع المائدة المستديرة أيضا بتوفير الموارد لتقديم المساعدة لقسم زمبابوي التابع لاتحاد الأفريقيات العاملات في وسائط الإعلام حتى يتمكن بطريقة أفضل من إجراء الاتصالات بالمجتمعات المحلية الريفية، وتعبئة النساء وتدريب الأشخاص المهتمين على استعمال المواد التقنية وعلى إنتاج برامجهم الإذاعية الخاصة بهم التي تحظى بالتشجيع، ولمساعدة البلدان على تعزيز قدراتها ومؤسساتها على الصعيدين المحلي والوطني؛ وأن تواصل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحكومات المنطقة الترويج للخدمات التي يوفرها مركز الاتصال لأغراض التنمية؛ وأن تقوم الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بإعلام بعضها بعضا بنتائج الأبحاث التي تجريها وأن تتعاون كلما أمكن؛ وأن تدعم جميع المنظمات برامج الاتصال الرامية إلى التعريف على نطاق أوسع بتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة وأن تساهم في تنفيذها.

٨٦ - السيدة رادوتشوسكا - بروتشفيتس (بولندا): قالت إن العولمة والتحرير المتزايدين للاقتصاد العالمي يقتضيان من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تكيف اقتصاداتها مع الواقع الجديد، وأن تضطلع في الوقت نفسه بالإصلاحات المطلوبة حتى تحقق تنمية مستدامة موجهة نحو الإنسان.

٨٧ - وتابعت قائلة إنه بالرغم من ظهور اتجاهات إيجابية في اقتصادات العديد من البلدان، فلا يزال هناك فروق كبيرة بين المناطق. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تخفيض أوجه التباين بتقديم المساعدة على سبيل الأولوية إلى الشعوب المحرومة. كما ينبغي للجهود التي تبذل لتحقيق نمو يتسم بتوزيع أكثر إنصافا أن تراعي العناصر الأخرى الهامة للتنمية المستدامة، مثل النواحي الاجتماعية والبيئية والمساواة بين الجنسين.

٨٨ - وأضافت أن البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد أحرزت بعض التقدم باتجاه إقامة الاقتصاد السوقي خلال السنوات الأخيرة؛ وذكرت خصوصا تحرير الأسعار، وقابلية تبديل العملات، وتخفيض التضخم، والقضاء على الفقر، والدور المتنامي للقطاع الخاص. وقد اعتمدت ممارسات تجارية وقواعد دولية جديدة. ولكن لا يزال هناك عوائق كثيرة تقف في وجه الدمج الكامل لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي. فهي ترى أنه ينبغي تعزيز المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية وتحويل مؤسسات القطاع العام الأساسية إلى القطاع الخاص على سبيل الأولوية؛ كما ينبغي وضع شبكات فعالة للضمان الاجتماعي وإشراك المرأة إشراكا كاملا في عملية الإصلاح. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حتى تتقدم في سيرها نحو الاقتصاد السوقي وفي تحقيقها للتنمية المستدامة والمتوازنة. وفي الختام، حرصت على التذكير في هذا الصدد، بأن العديد من أجهزة الأمم المتحدة تقدم مساهمة عظيمة الفائدة في تعزيز هذه الجهود.

٨٩ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن القطاع الخاص هو المحرك للتنمية الاقتصادية. ويقتضي النمو أن تجتمع الظروف الضرورية لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، بما فيها ضرورة تنمية

الموارد البشرية وحماية البيئة. ويجب أن تمتنع الدولة، ضمن إطار هذه العملية، عن اتخاذ أي إجراء قد يضر بالتنمية التي يقوم بها القطاع الخاص، وأن تقدم الحوافز الاقتصادية، عند الحاجة، وأن تكافح التجاوزات.

٩٠ - وتابع قائلا إنه ينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية وللقروض المتعددة الأطراف، حتى تحقق الفعالية، أن تشجع على مشاركة القطاع الخاص. فاعتماد سياسات سليمة فيما يتعلق بالميزانية والنقد، وحرية التبادل التجاري، وقابلية تبديل العملات، وتطبيق إجراءات سهلة فيما يتعلق بإنشاء الشركات التجارية، هي من أفضل الطرق لتحقيق نمو مستدام، مهما اختلف مستوى التنمية في البلد. وأضاف أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إدارة ماهرة للشؤون العامة، أي إدارة مستقيمة ومنفتحة ومنصفة تحافظ على مؤسسات عامة تتسم بالاستقرار والفعالية وجديرة بالثقة وعلى حكومة تتسم بالشفافية والتمثيل والمسؤولية ولا تفرِط في التدخل. وهو يرى أنه، مثل ما هو من المستصوب ترويج مزايا حسن الإدارة، ينبغي كذلك التركيز على ما يهددها من مساوئ، مثل الفساد وما يتصل به من ممارسات غير مشروعة. والمجتمع الدولي يعي بوضوح متزايد أن الفساد يخرب الإدارة الجيدة للشؤون العامة، ويعرقل الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة المخصصة في إطار المساعدة. وقال إن هذا يعتبر "سرطانا"، على حد تعبير رئيس البنك الدولي، السيد وولفنسون، يقف عائقا هاما في سبيل التنمية السليمة والمنصفة. وينبغي تثبيط هذه الممارسات مهما كانت الأشكال التي تتخذها.

٩١ - واستطرد قائلا إن الفساد يعرض للخطر الإدارة الجيدة للشؤون العامة، ليس بسبب نشره التفتت الاجتماعي الناجم عن الجريمة فحسب، بل لأنه يجلب آثارا مدمرة على المستويات الاقتصادية والبيئية والسياسية. فهو يفسد الأسواق ويقيِّد التنمية الاقتصادية، جاعلا فئة صغيرة تغتني على حساب الأغلبية. ويمكن أن يسهم الفساد في تدهور البيئة وتعريض الأمن العام للخطر. وهو يضعف الحكومات الضعيفة أصلا ويهدد بقاء الديمقراطيات الجديدة؛ وهو يشكل عائقا تجاريا غير جمركي يضر بالمجتمعات التي ترفض الخضوع إليه. وأوجز كل ذلك بقوله إن الفساد يمثل تهديدا متعدد الوجوه للمجتمع وللتنمية.

٩٢ - ومضى يقول إنه ينبغي بالتالي مكافحة هذه البلية على جميع المستويات، الدولية والوطنية والمحلية. ويجب على جميع البلدان أن تشارك في ذلك، وكذا جميع فئات المجتمع - الحكومة، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية. وآن الأوان أن تولي الأمم المتحدة أيضا اهتماما أكبر لهذا التحدي. وسيكون اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية خطوة أساسية أولى في هذا الاتجاه؛ وهذا ما تقتضيه مصداقية الحوار الاقتصادي الجاري في الجمعية العامة. وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصدد استعراض هذه المسألة حاليا. ومثلما ركزت الدول الأعضاء في الماضي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، يجب عليها أن تطالب اليوم باعتبار الإدارة الماهرة للشؤون العامة جزءا من توافق الآراء بشأن التنمية.

٩٣ - السيد بابيام (أرمينيا): قال إن الحالة الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تستحق من هيئات الأمم المتحدة تحليلا خاصا. ولئن كان كل بلد مسؤولا عن السياسة الاقتصادية الخاصة به، فإن إنعاش النمو

والتنمية يقتضي من جميع البلدان بذل مجهود متسق على مستوى المجتمع الدولي بكامله؛ وينبغي، في هذا الصدد، إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية. وهو يرى أن دمج هذه البلدان، ومشاركتها في أنشطة المؤسسات المتعددة الأطراف سيكون له بلا شك أثر إيجابي على نحو كبير في الاقتصاد العالمي.

٩٤ - وتابع قائلا إن الاستراتيجية التي تتبعها أرمينيا في مجال الإصلاح الاقتصادي تتضمن ثلاث نقاط أساسية هي: استقرار الاقتصاد الكلي، والتحرير الاقتصادي، وتحويل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص. وبالرغم من مختلف العقبات التي واجهت بلده، فقد تمكن من إرساء درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي وزيادة إنتاجه. فالحكومة تحافظ على الانضباط المطلوب في الميزانية والشؤون النقدية وتسعى إلى ترشيد النفقات الاجتماعية مع الاستمرار في حماية الفئات الفقيرة.

٩٥ - واختتم كلامه قائلا إن وجود أجهزة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في أرمينيا يسهم بشكل واضح في تعزيز عملية الانتقال. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة اعتماد نهج أكثر تكاملا يعتمد على المذكرات الاستراتيجية القطرية وعلى نظام المنسقين المقيمين. وقال إن استخدام المعلومات المتوفرة لدى كل من البلدان والمهارات الدولية سيمكن بالفعل من تحسين فعالية التدابير المتخذة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٠